

حديث ( واو الحال )  
في  
دلائل الإعجاز

الدكتور  
أبو المجد على حسن عمارة  
أستاذ اللغويات  
كلية الدراسات الإسلامية  
والعربية للبنات بالمنصورة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على خير المرسلين  
وبعد :

فالقصد فى هذا البحث إلى كتاب " دلائل الإعجاز " للشيخ أبى بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى واضع أسس البلاغة ، والمشيد لأركانها ، وفاتح مغلق أبوابها ، وإلى بحث نحوى مما ضمه هذا الكتاب ، وهو متعلق بدخول واو الحال فى جملة الحال ، ولا بدع فى أن يتحدث عبد القاهر فى ( الدلائل ) عن النحو فهو صاحب ( المقتصد ) فى شرح إيضاح أبى على الفارسى ، وصاحب ( العوامل المائة ) فى النحو ، وغيرهما .

وكان القصد إلى كتاب عبد القاهر لما فيه من مزايا ليست فى غيره سوف تراها فى أثناء حديثنا ، لم يسبق إليها نحوى غيره ، ولم يقترب من حماها سواه .

فالنحاة يسمون هذه الواو : واو الابتداء ، ويعلمون هذه التسمية بما يشاءون .

قال أبو على : ( ولهذا قال سيبويه : ( واو الابتداء ) يعنى هذه الواو ؛ إذ كان ما بعدها سبيله أن يكون جملة من مبتدأ وخبر ) (١) .

وعبد القاهر يسمى الواو الرابطة فى جملة الحال واو الاستئناف ؛ لأن الحال بها قد استؤنف إثباته لصاحبه بعد أن ثبت له الحكم .

وهذه التسمية أول فهم واضح لتسمية سيبويه لها (واو الابتداء) ،  
فمعنى الابتداء عند سيبويه يراد به الاستئناف المعنوي ، وإن  
كان اللفظ على غير الاستئناف ؛ لأن الحال - مطلقاً - قيد في  
عاملها .

وفي كتب النحو فهم آخر غير جيد لعبارة سيبويه ، يقول  
الصبان : " قوله " واو الابتداء " لأنها تدخل كثيراً على المبتدأ  
وإن لم تلزمه ، أو لوقوعها في ابتداء الحال <sup>(١)</sup> فانظر كيف أوقعه  
خطؤه في فهم عبارة سيبويه في هذا الترديد .

هذا ، وقد حصر عبد القاهر في دقة تامة ووضوح رائع علة  
دخول الواو في جملة الحال مشيراً إلى موطنها اللائق بها في لغتنا  
العربية ، فهي عنده لاستئناف الحكم ، وعدم وصل المعنى الثاني  
بالمعنى الأول في إثبات واحد ، وعدم تنزل الجملة منزلة  
المفرد <sup>(٢)</sup> .

فكل جملة وقعت حالاً ، ثم اقتضت الواو فذاك لأنهم استأنفوا بها  
خبراً ، ولم يقصدوا إلى ضمها إلى الفعل الأول ( العامل ) في  
إثبات واحد .

وإن كان لا بد لجملة الحال من ربط ، كما أنه لا بد في جملة  
الخبر ، والصفة من ضمير يعود إلى المخبر عنه ، أو الموصوف  
فذلك أن الحال صفة ذي الحال ، وأنها زيادة في الخبر .

١- الصبان ١٨٩/٢ .  
٢- الدلائل ١٤٢ .



وإنما يربط جملة الحال بصاحبها الضمير ، أو الواو ، أو هما معا ، ولا يرتبط الخبر والصفة والصلة إلا بالضمير وحده .

وقد عللوا هذا بأن الحال يجيء فضله بعد تمام الكلام ، فاحتاج في الأكثر إلى فضل ربط ، فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط ، أعنى الواو التي أصلها الجمع ؛ لتؤذن من أول الأمر أن الجملة لم تبق على استقلالها .

وأما الخبر والصفة والصلة فإنها لا تجيء بالواو ؛ لأن الخبر يتم الكلام ، وبالصلة يتم جزء الكلام ، والصفة بتبعيتها للموصوف لفظاً ، وكونها لمعنى فيه كأنها من تمامه ، فاكتفى في ثلاثتها بالضمير (١) .

وعن هذه الواو يقول سيبويه : " وأما قوله تعالى : ﴿ يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ .... ﴾ (٢) فإنم وجهه على أنه يغشى طائفة منكم .

وطائفة في هذه الحال ، فإنما جعله وقتاً ، ولم يرد أن يجعلها واو عطف ، وإنما هي واو الابتداء " (٣) .

وقوله : " فإنما جعله وقتاً " يعنى : أنها كالظرف فى تعلقها بما قبلها ، لا يقصد كونها ظرفاً .

١- شرح الكافية للرضى ٢١١/١ .

٢- آل عمران آية ١٥٤ .

٣- الكتاب ٩٠/١ .

يقول ابن الشجري : " وليست الواو العاطفة ، ولكنها التسي  
شبهها سيبويه بإذ ، وإنما شبهها بإذ لأنها تتعلق بما قبلها من الكلام  
، كما تتعلق " إذ " (١) .

يذكر عبد القاهر هنا أن كل جملة وقعت حالا ، ثم امتنعت من  
الواو ، فذاك لأجل أننا عمدنا إلى الفعل الواقع في صدرها ،  
فضممناه إلى الأول في إثبات واحد ، والمعنى أن جملة الحال  
المجردة من الواو يكون فعلها ضميمة وقيدا في العامل الذي هو  
الجزء الأول ، وتصل الحال بالعامل ، ففي قولنا :

( أتى زيد يسعى ) يكون المعنى إثبات مجيء فيه سعى لزيد ،  
كأننا قلنا : أتى زيد كذلك ، أو أتى زيد بهذه الهيئة .

تفسير ذلك أنا إذا قلنا : ( أقبل زيد يسرع ) كان بمنزلة ( جاء  
زيد مسرعاً ) في أننا نثبت إقبالا فيه إسراع ، فنصل أحد المعنيين  
بالآخر ، ونجعل الكلام كله خبراً واحداً ، كأننا قلنا : ( جاءني  
كذلك ) أو ( أقبل وهو بهذه الهيئة ) .

وإذا قلنا : ( جاءني سعيد و غلامه يسعى بين يديه ) أو ( رأيت  
خالداً وسيفه على كتفه ) فإن المعنى أنا بدأنا فأثبتنا لسعيد المجيء  
، وخالداً الرؤية ، ثم استأنفنا خبراً هو الحال ، وابتدأنا إثباتاً ثانياً  
لسعى الغلام بين يدي سعيد ، ولكون السيف على كتف خالد .

وهكذا يعطى الواو في صدر جملة الحال ، فتفيد أن الحال هو  
الخبر الثاني الذي استؤنف إثباته ، وأنه ليس مقصوداً ضمه إلى  
الخبر الأول ( العامل ) في إثبات واحد ، فنحن أثبتنا الخبر الأول

١- الأمل ١١٤٧ . وانظر في شرح عبارة سيبويه الأشموني ١٨٩/٢ .

ثم استأنفنا إثبات الخبر الثانى ، فهو إثبات بعد إثبات ، لا خبران فى إثبات واحد .

وبعد هذا يقسم الحال الذى هو جملة إلى ما هو فى منزلة المفرد فلا تدخله الواو ، والذى لم يخرج عن كونه جملة فيقترن بالواو ، وإلى ما كان فى المعنى مفرداً فيسوغ دخول الواو فيه ذاكراً قدرأ من مسوغات كل ذلك ، معترفاً بغموض الموقف وصعوبته ، حيث يقول : ( وإذ قد رأيت الجمل الواقعة حالاً قد اختلف بها الحال هذا الاختلاف الظاهر فلا بد من أن يكون ذلك إنما كان من أجل علل توجبه ، وأسباب تقتضيه فمحال أن يكون ههنا جملة لا تصلح إلا مع الواو ، وأخرى لا تصلح فيها الواو ، وثالثة تصلح أن تجيء فيها الواو وأن تدعها ، فلا تجيء بها ، ثم لا يكون لذلك سبب وعلة ، وفى الوقوف على العلة فى ذلك إشكال وغموض ) (١) .

ومع هذا الاعتراف بالغموض والإشكال رسم القاعدة لدخول الواو وعدم دخولها ، ثم راح يتتبع نماذج لها معللاً فى أكثر المواضع ، وتاركاً التعليل فى بعض منها .

ونحن هنا نذكر صوراً للزوم الواو ، ثم نتبعها صوراً تمتنع فيها الواو .

## المبحث الأول :

١- إذا كانت جملة الحال اسمية ، المبتدأ فيها ضمير صاحب الحال فى نحو ( جاء على وهو مسرع ) و ( دخلت عليه وهو يملئ الحديث ) و ( انتهيت إلى الأمير وهو يعبىء جيشه ) .



فهذا اللون من الجمل الحالية لا يصلح بدون الواو ، فليس بكلام  
أن يقال : ( جاء على هو مسرع ) ، أو ( دخلت عليه هو يملئ  
الحديث ) .

وتعليل عبد القاهر هنا أن المعنى على الاستئناف لإثبات الخبر  
الثاني وهو الحال ، فإذا أعدنا ذكر صاحب الحال ، بالإتيان  
بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزل إعادة اسمه صريحاً ،  
فقولنا ( أقبل محمد وهو يسعي ) بمنزلة ( أقبل محمد ومحمد  
يسعي ) في أننا لا نجد سبيلاً إلى إدخال ( يسعي ) في علاقة مع  
( أقبل ) وضمه إليه في إثبات واحد ؛ لأن إعادة ذكره - ضميره -  
لا يكون حتى نقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسعي ، لأن إعادة  
ضميره تمنع .. جعله قيماً للفعل ( أقبل ) ، وتمنع ضمهما معاً في  
إثبات واحد ، وإلا كان إعادة ذكره ضائعة .

فيكون ترك الواو كأننا قلنا - في ( جاء زيد وعمرو يسرع  
أمامه ) في أننا لم نستأنف كلاماً ، ولم نبتدىء للسرعة إثباتاً ،  
وحال ( يسرع ) هنا كحال في قولنا : ( جاء زيد يسرع ) فجعلنا  
السرعة لزيد ، ولم نذكر عمراً ، وذلك محال .

ويبدو قوة تعليل عبد القاهر من وهن تعليل غيره ، جاء في  
شرح الكافية :

" قال الأندلسي إن كان المبتدأ - يعني في جملة الحال الاسمية -  
ضمير صاحب الحال وجب الواو أيضاً ، نحو ( جاءني زيد وهو  
راكب ) ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد  
سواء " (١) .

فهذا التعليل ضد تعليل عبد القاهر ، ومعارض لتسمية هذه الواو  
واو الحال ، وليس بالحق ، بل إنه تعليل لكون الجملة مجردة من  
الواو لتنزلها منزلة المفرد .

ويستمر عبد القاهر ببحث عن المواطن التي يسوغ دخول الواو  
فيها ، فيذكر المضارع المنفى " بما " ، المنفى " بلا " كقولهم :

( كنت ولا أخشى بالذنب ) وقول مسكين الدارمي :

أكسبته الورق البيض أبا ولقد كان ولا يدعى لأب

وقول مالك بن ربيع :

أقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنى الوعيد

وقول أبي الأسود :

يصيب وما يدري ، ويخطيء وما دري

وكيف يكون النوك إلا كذلك

جاء هكذا بالواو ، كما جاء بغير الواو ، كقول أعشى همدان :

وكان سفاهة منى وجهلاً مسيري لا أسير إلى حميم

وقول خالد بن يزيد بن معاوية :

لو أن قوماً لا ارتفاع قبيلة دخلوا السماء دخلتها لا أحجب

فمن نظر إلى حرف النفي وتأثيره فيما بعده كان أمام جملة  
حسنة الاستئناف ، فأدخل الواو ، ومن نظر إلى أن معنى هذا  
المضارع هو معنى اسم الفاعل المنفى بـ " غير " جعلها كالمفرد  
فترك الواو ، وهو الراجح هنا .



- ثم ذكر الجملة الاسمية المنفية بـ " ليس " تجيء بالواو في الأكثر ، وبدونه قليلاً ، الذي بدون الواو كقول الأعرابي :

إذا جرى في كفه الرشاء خلى القلب ليس فيها ماء

والذي بالواو قولنا : ( أتانى وليس عليه دين لى ) و ( رأيتنه وليس معه غيره ) ، ووجه ذلك أن الجملة المصدرية بـ " ليس " وإن كانت فعلية - حكمها حكم الجملة الاسمية " و " ليس " لمجرد النفي ، ولا تدل على الزمان على الأصح ، فينظر هنا إلى جملة الحال النظر إلى المضارع المنفى بـ " ما " أو " لا " فتخلو من الواو أو تقرن بها .

- ثم ذكر الماضى المثبت الذى لا يقع حالاً - عند البصريين - إلا مع " قد " ظاهرة أو مقدره ، فهذا الماضى يجيء بالواو وغيرها ، والكثير الأول ، قال تعالى :

﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ ﴾ (١)

وقال جندح بن جندح المرى :

متى أمرى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مزقت عنه السرايل

فمجيء الواو لمعنى الاستئناف المفهوم من " قد " المؤثرة فى الجملة بعدها تحقيقاً ، وتركها لما أن هذا الماضى فى معنى المفرد ، ومنزلة منزلته ، وقد تقرب الماضى من الجملة الاسمية بوقوعها خبراً ، وصفة ، وصلة .

## المبحث الثاني :

وجاء عبد القاهر إلى الجانب الآخر من جمل الحال التي تجرد من الواو وجوباً ، أو جوازاً ، فأورد (١) الجملة الاسمية التي خبرها ظرف ، أو مجرور مقدم على المبتدأ ، كقولنا " ( أتى خالد وفي يده كتاب ) ، وقول بشار بن برد :

فاشرب هنيئاً عليك التاج مرتقفاً

في رأس غمدان دامراً منك محلاً

فكل هذا حال يترك من الواو كثيراً ، ويقترن بها قليلاً ، كما رأيت وسره أن سلامة الجملة من التكلف ترجح جعل شبه الجملة حالاً مفردة والمرفوع بعدها فاعل بها ، وبقاؤها على ظاهرها جائز ، وتكون الجملة كلها حالاً .

\* ثم أتى بالجملة الاسمية (٢) فيها رابط في صدرها سواء كان في المبتدأ نحو ( كلمته فوه إلى في ) و ( رجع عوده على بدئه ) وقول الأعشى في الثاني :

وإن امرءاً أسرى إليك ودونه من الأمراض موماة ويبداء سملق

فالتجرد من الواو هو الكثير ؛ لأن وجود الرابط أضعف أمر الاستئناف ، والاقتران بها قليل بالنظر لكون الحال جملة ، فهي - بحسب الأصل - يصح الاستئناف فيها ، بغض النظر عن طرور

١- الدلائل ١٣٤ ، وعبد القاهر يأخذ برأى الأخفش في مرفوع شبه الجملة .

٢- الدلائل ١٣٤ ، ١٣٥ .

الربط فيها (١) وأيضاً هي بتأويل المفرد ، فكلمته قوه إلى قس  
بتأويل : مشافها ، وقوله ( عوده على بدنه ) بتأويل : رجع ذاهباً  
من الطريق الذي سلكه آنياً .

- ثم أورد قول الأخطل :

إذا أتيت أبا مروان تسأله وجدته حاضراً الجود والكرم

فجملة ( حاضراً الجود والكرم ) حال ، جاء مجرداً من الواو  
لما أفاد تقديم ( حاضراً ) الخبر ، فهذا التقدم أغنى عن الواو ،  
وذلك لصحة جعل " حاضراً " فى المعنى حالاً مفرد ؛ إذ هي  
بتقدير : حاضراً الجود والكرم ، أو حاضراً عنده الجود والكرم .

ولو قدم المبتدأ ، فقيل : " لوجدته الجود والكرم حاضراً " لم  
يحسن بدون الواو حسنه فى البيت ، لانتفاء تقدير المفرد من  
الجملة حينئذ .

\* ثم أورد الجملة الفعلية التى فعلها مضارع مثبت لا تقرن  
بالواو أبداً وعبارته : " وإن كانت الجملة من فعل وفاعل ، والفعل  
مضارع مثبت غير منفى ، لم يكذب على بالواو ، بل ترى الكلام  
على مجيئها عارية عن الواو (٢) .

- ١- شرح الكافية للرضى ج ١ / ٢١٢ ويرى ابن الشجرى أن الضمير وإن كان فى آخر  
الجملة يقوم مقام الواو ، وإن كان ابن هشام غير ذلك ، فالرابط عنده الواو المحذوف  
، ولا يكتفى بالضمير ، فابن الشجرى على ما قال عبد القاهر ، وابن هشام على  
لزوم الواو للجملة الاسمية ، وهو أيضاً يؤكد كلام عبد القاهر .
- ٢- الدلائل ١٣٥ .



\* ثم ذكر أمثله كقول علقمة بن عبدة :

وقد علوت قفسود الرجل يسفغنى يوم قد يدمة الجوزاء مسموم  
وقول أبى داود الإيادى :

وقد أعتدى يدافع مركنى أحوذى ذومعة إضريح  
وقول الحق تعالى : ﴿ وَلَا تَمُنُّنَّ تَسْتَكْثِرُ ﴾ (١) ، وقوله جل وعلا  
﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٢) .

وعله ذلك أن المضارع هذا مشبه لاسم الفاعل لفظاً ، وبتقديره  
معنى ، فلتنزله منزلة المفرد امتنع فيه دخول الواو الدالة على  
الابتداء والاستئناف (٣) .

\* ثم ذكر الجملة الاسمية تقترن بـ ( كأنما ) فيحسن فيها أن  
تجرد من الواو ومثاله قول الفرزدق :

فقلت عسى أن تبصرني كأنما بنى حوالى الأسود الحوارد

فجملة ( كأنما بنى ... الأسود ) فى موضع الحال ، ولو تركت  
منها ( كأن ) لم يحسن الكلام إلا مقترناً بالواو (٤) .

ولعل ذلك لقوة ارتباط جملة ( كأنما ) بصاحب الحال وهو  
المفعول فى ( تبصرينى ) من تشبيه حاله إذا أبصرته بحاله مع  
أولاده الذين كالأسود ، وأيضاً الرابط المكرر ، وهو الضمير فى  
( بنى ) و ( حوالى ) .

١- المدثر ٦ .

٢- الأعراف ١٨٦ .

٣- شرح الكافية للرضى ٢١٢/١ .

٤- الدلائل ١٤٠ .

\* ثم أورد الجملة التي تعقب حالاً مفردة ، فيحسن فيها أن تخلص  
من الواو كقول ابن الرومي :

والله بيقك لنا سالماً  
برداك تبجيل وتعظيم

فجملة ( برداك تبجيل وتعظيم ) حال من مفعول ( بيقك ) إثر  
الحال الأولى ( سالماً ) ، جاءت الجملة مجردة من الواو مماثلة  
للحال المفردة قبلها ، ولو أسقطت الحال الأولى ، فقلت : ( والله  
بيقك لنا برداك تبجيل وتعظيم ) جاءت الواو الرابطة ، بل إنه  
بدون الحال الأولى وبدون الواو لا يكون شيئاً جيداً من الكلام .

\* ثم ألتخ في آخر حديثه عن هذه الحال على الجملة الاسمية ،  
فذكر أن الأصل والقياس في الجملة الاسمية ألا تكون حالاً إلا مع  
الواو ، وأن الذي جاء من ذلك بدون الواو فسبيله سبيل الشيء  
يخرج عن أصله وقياسه والظاهر فيه بضرب من التأويل (١) فأنت  
تري أن الجمل الاسمية حقها الاستئناف عند عبد القاهر ،  
والاقتران بالواو ، وما جاء على غير ذلك خارج عن هذا الأصل ،  
وقولنا : ( خرجت مع البازي على سواد ) جملة ( على سواد )  
حال تجردت من الواو ؛ لأن الظرف والمجرور يتعلقان باستقر أو  
مستقر (٢) ، فهو في تأويل المفرد ، أو الفعل فيصح فيه أن يقال :

إنه منزل منزلة المفرد لنيابته عن المتعلق المفرد ( مستقر ) ،  
وما بعد الظرف ( سواد ) فاعل بالظرف لصحة تقديره باسم  
الفاعل ، ودليل ذلك أنه يحسن الواو إذا أخرج الظرف فقلنا :

١- الدلائل ١٤٤ .

٢- أسند عبد القاهر صحة التقديرين إلى ابن السراج .



( جاء زيد والكتاب معه ) و ( خرج والتاج عليه ) لفوات  
صحة التقدير بالمفرد .

والجمل الفعلية سبيلها التجرد من الواو ، وما جاء منها بالواو  
يلتمس له تأويل الخروج على الأصل ، فهذا يعطى فى الدراسات  
النحوية قوة الوصف بالجمل الفعلية دون الجمل الاسمية ، وأنها  
الأصل فى الوصف ، وقد حملت عليها الجمل الاسمية .

هذا حديث الواو فى ( دلائل الإعجاز ) الذى تحدث فيه كثيراً  
عن مسائل نحوية ذات أثر بلاغى ، وذلك لأن مزية النظم - عنده -  
تكون بمراعاة قواعد النحو .

وله فى ( الدلائل ) كثير من هذه البحوث مثل ( حذف المبتدأ )  
و ( حذف المفعول به ) و ( فروق فى الخبر ) و ( حكم " كاد " )  
حكم سائر الأفعال نفياً وإثباتاً ) .

### صلة حديث الدلائل بغيره من كتب النحو :

• فى الجملة الاسمية المصدرة بضمير ذى الحال أوجب عبد  
القاھر واو الحال لمعنى الاستئناف الظاهر من الجملة ،  
ونسب الرضى هذا الرأى عينه إلى الأندلسى ، وخالف فى  
تعليله كما أسلفنا (١) .

\* وفى حديثه عن الجملة المصدرة بـ " ليس " أجاز دخول  
الواو وتركها من جملة الحال ، وهكذا تحدث الرضى عن هذه  
الجملة ، قال : " وحكم الجملة المصدرة بـ " ليس " - وإن كانت



فعلية - حكم الاسمية فى أن اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو أكثر من انفراد الضمير (١) .

• وعند عبد القاهر حكم جملة الحال الفعلية التى فعلها مضارع منفى بما أو " لا " جواز الأمرين .

وفى شرح الكافية أن المضارع المنفى " بما " ، أو " لا " لا تدخله الواو ، بل يلزمه الربط بالضمير وحده .

الثانى : لوقوعه موقع المفرد فمعنى ( جاعنى زيد لا يركب ) جاعنى غير راكب ، ودخول " لا " لا يغير الكلام عن ما كان عليه قبلها ، هذا كلام النحاة ، ولكن الرضى مع هذا يرى الاقتران بالواو هنا أكثر من التجرد منها ، فرأى النحاة خلاف رأى عبد القاهر - هنا - على حين يوافق الرضى ما قال عبد القاهر .

والأول وهو المقترن " بما " لأن المضارع المجرد منها يصلح للحال ، فكيف لا إذا انضم إليه ما يدل بظاهره على الحال وهو " ما " فيتبعنى أن يلزمه الواو (٢) .

وعند الشيخ الأشموني أن المضارع المنفى " بما " أو " لا " يمتنع من الواو واستشهد بآيات الذكر الحكيم :

﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ (٣) ، ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهُدَى ﴾ (٤)

١- شرح الكافية ٢١٢/١ .

٢- السابق ٢١٣/١ .

٣- المائدة ٨٤ .

٤- النمل ٢٠ .

### وقول الشاعر :

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما  
وما استشهد به عبد القاهر على دخول الواو هنا مؤول على  
إضمار مبتدأ قبل المضارع المنفى " بما " أو " لا " نحو :  
" وقد كان ولا يدعى لأب "بتأويل : وهو لا يدعى .

ونحو " يصيب وما يدرى "بتأويل : وهو ما يدرى ، فدخول  
الواو هنا واجب عند عبد القاهر لمكان الاستئناف بتأويل  
الأشموني .

ودخول الواو في الجملة الاسمية عند عبد القاهر في نحو "  
كلمته فوه إلى في هو الكثير ، والتجرد قليل ، فتربط بالضمير  
وحده .

وهذا عند الأشموني كما ذكر عبد القاهر ، والصورتان  
موجودتان في الذكر الحكيم :

﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ (١) .

﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ (٢) .

﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣) .

ويمكن على هذا عند الأشموني تخريج البيت : " نصف النهار  
الماء غامره " ولا حاجة لقول الأشموني : " قد يحذف الرابط لفظاً

١- البقرة ٣٦ .

٢- يوسف ١٤ .

٣- البقرة ٢٢ .

فينوى " (١) ولا يكون نادراً كما يرى الفراء والزمخشري ، وكيف  
يكون نادراً وهو في الذكر الحكيم ﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ  
عَدُوٌّ ﴾ .

وفي هذا الموطن للأندلسي كلام ذكره الرضى فقال : " وأما  
انفراد الضمير فقال الأندلسي إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال  
وجب الواو أيضاً ، نحو " جاء زيد وهو راكب " .

وإن لم يكن المبتدأ ضمير ذى الحال نظرنا فإن كان الضمير  
فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو ( جاء زيد يده على  
رأسه ) و ( كلمته فوه إلى فى ) ، أو خبراً نحو قوله : ( خرجت  
مع البازى على سواد ) فلا يحكم بضعفه مجرداً عن الواو وإن  
كان الضمير فى آخر الجملة كقوله : " نصف النهار غامره " .  
فلاشك فى ضعفه " (٢) .

ويرى الزمخشري أن انفراد الضمير فى الجملة الاسمية  
ضعيف مطلقاً ، فنحو " أتى محمد معه كتاب " فى تأويل المفرد  
مستقر ( معه كتاب ) فلذا لم تدخلها الواو .

وهو بهذا مع عبد القاهر فى الأصل الذى ذكره من أن الأصل  
فى الجمل الاسمية أن تقرن بواو الحال ، وأن ما جاء منها بدون  
الواو يلتمس له تأويل ، فهذا والله أعلم لما أن الجملة الاسمية  
بدالاتها على الاستمرار يناسبها الاستئناف أبداً .

١- الأسمونى ١٩٠/٢ .

٢- شرح الكافية ٢١١/١ ، ٢١٢ .



يبقى لعبد القاهر الفهم الواضح لتعبير سيبويه ، فهو قد فهم قول سيبويه " وإنما هي واو الابتداء " على وجهها الحق ، وأن المعنى بالابتداء استئناف إثبات الجملة الحالية ، بعد إثبات الخبر الأول وهو الحكم ، فأغنى عن مشكلات أن يقال : معنى واو الابتداء : لأنها تدخل على المبتدأ ، ولهذا رأينا النحاة الذى فسروا بهذا المعنى احترزوا فى كلامهم ، فابن جنى فى سر الصناعة يقول ناقلاً عن الفارسي : ولهذا قال سيبويه : " واو الابتداء " يعنى هذه الواو ؛ إذ كان ما بعدها سبيله أن يكون جملة من مبتدأ وخبر " (١)

• ويبقى له أيضاً إيضاحه أن الأصل فى الواو أن تكون للجملة الاسمية ، فتلزمها ، وما جاء بدون الواو يلتمس له وجه مخالفته للقياس .

• فنحن نرى النحاة يشبهون الأفعال التى تقرن بالواو بالأسماء ، اسمع إلى ابن الحاجب يقول : " وأما الماضى إن كان مثبتاً فهو كالمضارع المنفى فى جواز الأمرين - يعنى الاقتران بالواو وتركها - لقربه من اسم الفاعل من وجه ، وبعده من وجه ، أما قربه فلأنه مثله فى المعنى ، وأما بعده فلأنه ليس على وزن اسم الفاعل (٢) .

هذا والله أعلم ، وصلى الله على نبيه المصطفى وآله وصحبه الشرفاء .

د/ أبو المجد عمارة

١- سر الصناعة ٦٤٥/٢ .

٢- الأمالى ٤٠١/١ ، ٤٠٢ .

## من مصادر البحث

- الأمالي لابن الشجري . تحقيق رجاء أحمد شبل .  
حاشية الصبان على الأشموني مطبعة عيسى الحلبي .  
دلائل الاعجاز لأبي بكر عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني .  
سر صناعة الإعراب أبو الفتح عثمان ابن جنى .  
شرح الأشموني على الألفية مطبعة عيسى الحلبي .  
شرح الكافية للشيخ رضى الدين الاسترأبادى .  
الكتاب لأبي بشر عمرو بن قنبر الملقب سيويوه .